

## المستشار القانوني الشرجبي لـ «الميثاق»:

# جريمة مسجد دار الرئاسة يجب ان تُحال للقضاء الدولي

أكد المحامي محمد سيف الشرجبي أن جريمة جامع دار الرئاسة تعد من الجرائم الدولية التي يجوز إحالتها الى القضاء الدولي.

وقال في حوار مع «الميثاق» إن القضاء اليمني أثبت عجزه حتى الآن عن تحقيق أي قدر للعدالة في هذه القضية، وأنها مازالت تراوح في دهاليز القضاء دون تقدم وهو ما يعطي لأولياء الدم والمجني عليهم الحق في طلب إحالتها الى محكمة الجنايات الدولية لضمان الحصول على حقهم القانوني في محاكمة الجناة الذين يتعذر على القضاء الوطني إحضارهم ومحاكمتهم كونهم من الشخصيات النافذة. ودعا المستشار محمد سيف الأطراف السياسية للبدء في الحوار بهدف تحقيق أعلى قدر من المصلحة للوطن..



حاوره: عارف الشرجبي

## لا يحق لأحد إعفاء عناصر القاعدة من جرائمها بحجة المشاركة بالحوار

قد عطلت الدستور وجعلت اتخاذ القرارات توافقياً بما فيه التصويت على مشاريع القوانين التي لا تتعلق بتنفيذ المبادرة.. كيف ترى ذلك من ناحية قانونية؟

م سارت عليه الأمور منذ التوقيع على المبادرة وآلياتها التنفيذية سواء مرفوضة شكلاً ومضموناً، لأن الإقصاء استحوذ طرف على الحكم ومفاصل الدولة، وثانياً أننا في مرحلة انتقالية مدتها عامان يجب أن تظل الأمور على ما هي عليه ولا داعي لأي إقصاء.. وما يحصل من إقصاءات يعد خروجاً على المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية المزممة.. وهذه المبادرة والآلية تتضمن تشكيل حكومة وفاق وطني لتسيير أمور الدولة ولم تعط الحق للحكومة بإعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة أو الإقصاء مطلقاً بالمحاصصة والشراسة.. المبادرة أكدت فقط على المناصب الوزارية دون غيرها، وهي واضحة ولا لبس فيها، لذلك تعمل بعض الأحزاب للخروج بظواهرات أو ما يسمى «ثورة المؤسسات» لتشر عن نفسها عملية الإقصاء والإحلال وهذا بالفعل يجب أن يرفض من كل القوى الوطنية والأحزاب لأنه خروج على مبدأ الوفاق والتوافق وعن المبادرة وآلياتها المزممة.

وما عدا ذلك فإني أجزم وأؤكد أن الدستور اليمني والقوانين الوطنية النافذة مازالت سارية ويجب التقيد بها وتنفيذها، ومسألة التصويت في البرلمان على مشروع أي قانون لا يتعلق بتنفيذ المبادرة ويجب ألا يأخذ الشكل التوافقي على الإطلاق، فالتوافق منصوص فقط فيما ورد في المبادرة والآلية الخاصة بها.

باعتبارك أحد نشطي منظمات المجتمع المدني.. ماذا تتمنى على مؤتمر الحوار الوطني القادم؟

أتمنى أن يضع المتحاورون مصلحة الوطن نصب أعينهم وأن يكون الحوار الوطني تحت سقف الوحدة الوطنية.. ولو كنت متحاوراً معهم لرحطت فكرة تقسيم اليمن إلى خمسة أقاليم تمتع بحكم محلي واسع الصلاحيات بعيداً عن أي مشاريع تجزئة أو صغيرة لتظل اليمن موحدة وعاصمتها صنعاء العاصمة السياسية ومدينة عدن عاصمة اقتصادية، فهذا من وجهة نظري هو المخرج الأمثل والذي يمكن له قطع الطريق على أصحاب المشاريع الصغيرة.

### حوار بلا شروط

أشرت الى ضرورة أن يكون الحوار بدون شروط في الوقت الذي يضع البعض شروطاً تمس وحدة الوطن للدخول في الحوار.. ما رداك عليهم؟

لا بد أن يكون الحوار بدون أي شروط والا كيف نسبمه حواراً وان كنت تقصد من سؤالك من يشترط فك الارتباط للدخول في الحوار، فأنا أرى من وجهة نظري يجب أن يرفض بشكل قاطع، وهذا الطرح جاء على لسان علي سالم البيض الذي صمت دهرًا ونطق كفرةً وطرحه هذا يتعارض مع كل أبناء الشعب في عموم المحافظات ومن ينادي بفك الارتباط فقد تجرد من الوطنية لأنه لم يعد ينظر للوحدة اليمنية التي ضحينا من أجلها بآلاف الشهداء والجرحى، أما الذين يضعون شروطاً أخرى لا تمس الوحدة فيمكن القبول بها وعليها التسامح والحوار مع لآخره وحركه ومطالبه مشروعة في سبيل تحقيق مصالحه أو رد مظالمه التي حدثت خلال مسيرة الوحدة، وهنا لا بد من رد المظالم سواء في الأرض التي نهبنا أو إعادة بعض الكوادر التي اقصيت وهي قادرة على العمل لصالح الوطن وهذا حق مشروع وان كان الكثير من أبناء الشعب في كل المحافظات يعانون من المظالم والنهب والاقصاء الا ان ما حدث لأبناء المحافظات الجنوبية كان ملقاً وتجاوز حدود العدالة، والقاعدة الفقهية تقول: إن المساواة في الظلم عدل.. ولذا علينا أن نفرق بين من يطالب بفك الارتباط ومن ينادي بإعادة الحقوق ولا بد من المساواة في توزيع المناصب وغيرها من كل المحافظات وليس البعض هذا إذا كنا نريد لليمن الاستقرار والامن والسكينة.

جريمة اغتيال رفيق الحريري.

كيف تنظر لعملية الإقصاء المستمرة من قبل بعض أطراف حكومة الوفاق لكوادر المؤتمر في العديد من المؤسسات والوزارات وهل ذلك يقع ضمن المبادرة؟

مسألة الإقصاء مرفوضة شكلاً ومضموناً، لأن الإقصاء استحوذ طرف على الحكم ومفاصل الدولة، وثانياً أننا في مرحلة انتقالية مدتها عامان يجب أن تظل الأمور على ما هي عليه ولا داعي لأي إقصاء.. وما يحصل من إقصاءات يعد خروجاً على المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية المزممة.. وهذه المبادرة والآلية تتضمن تشكيل حكومة وفاق وطني لتسيير أمور الدولة ولم تعط الحق للحكومة بإعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة أو الإقصاء مطلقاً بالمحاصصة والشراسة.. المبادرة أكدت فقط على المناصب الوزارية دون غيرها، وهي واضحة ولا لبس فيها، لذلك تعمل بعض الأحزاب للخروج بظواهرات أو ما يسمى «ثورة المؤسسات» لتشر عن نفسها عملية الإقصاء والإحلال وهذا بالفعل يجب أن يرفض من كل القوى الوطنية والأحزاب لأنه خروج على مبدأ الوفاق والتوافق وعن المبادرة وآلياتها المزممة.

### خطاب متشنج

لوحظ أن الخطاب السياسي والإعلامي لبعض أعضاء المشترك في الحكومة متشنج ولا يحمل أية دلالة للوفاق.. ما خطورة ذلك؟

هذا الخطاب في حقيقة الامر لمسانه من بعض القيادات في المشترك ولا يعبر بالضرورة عن رؤية احزابها لأن ذلك الخطاب المتشنج لا يخدم الوطن بل إنه يُوَجِّع الصراع والأزمة ويخرج على روح المبادرة والوفاق الوطني.

أشار فخامة الرئيس عبدربه منصور هادي مؤخرًا الى انطلاقة الاعلام الرسمي ووجه بتبرسيده.. هل لاحظتم أن الاعلام التزم بتلك التعليمات أم لا؟

المشير عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية يمتاز كما سمعنا عنه أنه هادئ الطبع ويعلم جيداً أن الخطاب المتشنج من أي طرف لا بد أن يجر البلد الى ما لا يحمد عقباه، لذلك وجه بالتهذبة لأن تحقيق الاهداف التي تخدم الوطن لا يمكن أن تتحقق من خلال الخطاب المازوم بل من خلال الحوار الهادئ والبناء الذي تغلب فيه المصلحة الوطنية، فأصحاب الخطابات المتشنجة يهدفون الى إثارة الفوضى ومن ثم تحقيق مصالحهم على حساب الوطن ولو فكر كل متشنج بمصلحة الوطن ولو للحظة وغلب مصلحة الوطن لارتد على عقبه، وأنا أؤكد أن الشعب اليمني لن يغفر لأي من تلك القيادات التي تريد استمرار الاحتراب والافتقار، بل إن التاريخ سوف يحاكم أولئك وسيكون الحكم قاسياً والمسار عسيراً، وعلى ضوء ذلك ادعو الاعلام الرسمي للتهذبة كونه إعلاماً ملئاً لكل أبناء الشعب وليس ملئاً لهذا الطرف أو ذلك ولا بد أن اشير الى أن الاعلام الحزبي والاهلي هو الآخر - كما يبدو لي - متشنجاً ولا بد أن يراجع القائمون عليه أنفسهم ويسعون للتهذبة ولا مانع من الشفافية وتناول أوجه الفساد بحيادية باعتبار أن الفساد أمر واقع وملمس ولا يمكن إنكاره، على شرط أن يكون تناول القضايا يهدف لتحقيق المصلحة الوطنية ولا يستهدف أحداً أو إثارة أية نزعات وغيرها.

### قوانين نافذة

يطرح البعض ان المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية



## يجب أن يكون الحوار من أجل الشعب وليس لمصلحة الأحزاب

## أصحاب المشاريع الصغيرة مصيرهم الزوال

## عمليات الإقصاء من الوظيفة مخالفة للمبادرة وآلياتها

بأن جزءاً من هذا القضاء يقع تحت تأثير العديد من المتنفذين ولذا ظلت هذه القضية تراوح مكانها في دهاليز القضاء دون البت فيها، ولذا لا بد من الإشارة الى أن من حق المجني عليهم أن يختاروا بديلاً آخرًا لتحريك تلك القضية وهو اللجوء للقضاء الدولي باعتبار أن القضاء الدولي لا يستطيع أن ينظر القضية الا في حال تقاسم القضاء الوطني عن تقديم الجناة للعدالة أو ان القضاء الوطني غير قادر على اكتشاف مرتكبي الجريمة كونها تحتاج الى تقنيات وقدرات كبيرة وقيمتها وكما حدث في جريمة الحريري في لبنان، والثابت أن القضاء الوطني إما أن يكون قد تقاسم أو غير قادر على تقديم الجناة للعدالة لعدم امتلاكه للتقنيات لمعرفة مرتكبي الفعل الاجرامي وفي هذه الحالة فإن محاميي المجني عليهم هم من لديهم القدرة على معرفة هل يمكن السير في القضية في بلادنا أو طلب إحالة الامر الى القضاء الدولي.. ولذا على فريق الادعاء المكلف بتجارية الترافع في هذه القضية بضرورة عقد مؤتمر صحفي دوري ليبينوا الحقيقة للشعب اليمني كون جريمة دار الرئاسة لا ينحصر ضررها على المجني عليهم، بل يمتد الى كل مواطن يمني ولذا فمن حق المواطن معرفة مسار هذه القضية والى أين وصلت حتى لا تضيع في دهاليز القضاء أو يطويها النسيان.

### جريمة ذات طابع دولي

قد يقول البعض ان اليمن ليست موقعة على اتفاقية إنشاء محكمة الجنايات الدولية وانه ليس من حقها رفع القضية اليها.. كيف ترد على ذلك؟

سواء اكننا موقعين أو غير موقعين على إنشاء محكمة الجنايات الدولية فإنه بحق لنا رفع القضية الى القضاء الدولي لأنها تعرف أن جريمة دار الرئاسة ذات طابع دولي وأن مرتكب ذلك الفعل يقع تحت طائلة القانون والمسائلة الدولية ومن ثم من حق المجني عليهم إذا تقاسم القضاء الوطني عن تقديم المتهمين للعدالة الوطنية أن يتقدموا بطب رافع القضية الى محكمة الجنايات الدولية، بل إن من حق القضاء اليمني إن عجز عن اكتشاف الفاعل والآداة المستخدمة في الجريمة أن يطلب المساعدة الدولية من أجل الوصول الى حقيقة كيفية ارتكاب ذلك الفعل وتقديم الجناة للعدالة الدولية وخير شاهد على ذلك ما حدث في

الماضي كما أني لا اعتقد أن من ارتكب تلك الاعمال الاجرامية يمكن أن يستفيد من قانون العدالة الانتقالية المطروح على فخامة الأخ عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية، أما شرط التخلي عن السلاح من قبل عناصر القاعدة للدخول في الحوار ليس كافياً ما لم يكن مصاحباً له اعتراف من القاعدة أو ما يسمى بأنصار الشريعة في أبن يندرج تحت طائلة القانون الدولي باعتبار تلك الجرائم جرائم دولية، ناهيك عن انها مست من المجتمع اليمني والمؤمنين بشكل عام، فكل ما كانت الجريمة تمس أمن المجتمع فإنها تندرج تحت طائلة القانون والمسائلة الدولية.. فالجرائم المرتكبة من قبل تنظيم القاعدة في أية دولة تعطي الحق لمحكمة الجنايات الدولية محاكمة مرتكبي تلك الجرائم بدليل أن الكثير من قادة تنظيم القاعدة القاعدة مطلوبون دولياً، إضافة الى أن تنظيم القاعدة أخذ في انتشاره وجرائمه طابعاً دولياً، وبالتالي فإن أي فعل يرتكب منها يكون قد مس أمن المجتمع الدولي.

### المثول أمام القضاء

لماذا في تصورك يريد البعض إدخال القاعدة في الحوار المرتقب؟

بالتأكيد الجميع يهدف الى إيجاد الامن والاستقرار للوطن ويستشعرون المسؤولية تجاه ذلك لكن كان يفترض على من يدعون لذلك ان يتحاوروا مع القاعدة ويقنعونها بالاعتراف بالأخطاء والندم على ما ارتكبه من تلك الجرائم ويتعهدوا بترك السلاح وعدم الخروج على القانون واستعدادهم المثول أمام القضاء.. في هذه الحالة يمكن النظر في مسألة الحوار من عدمه شرط أن لا يكون في صفوف القاعدة التي تقاوت في بلادنا أي عنصر أجنبي ويترافع مع ذلك قيام القاعدة بتسليم العناصر الأجنبية للقضاء والسلطات اليمنية المختصة للنظر في أمرهم.

منذ أكثر من عام وجريمة جامع دار الرئاسة تراوح في دهاليز القضاء ولم يبت فيها حتى الآن.. لماذا في تصورك؟ - حقيقة القضاء اليمني يمر في مرحلة عصيبة مثله مثل بقية المؤسسات الأخرى في الدولة، وباعتبار جريمة دار الرئاسة ذات طابع دولي والكشف عن خبوتها بالكامل سيسبب بالكثير من الشخصيات النافذة في بلادنا وطمأنا أن القضاء اليمني يمر بظروف عصيبة يجب علينا أن نعترف

بداية كيف تقرأ المشهد السياسي على ضوء الإعداد والتحضير للحوار الوطني؟

الحوار الوطني يعد ضرورة وطنية ملحة ولا بد أن يتم بين كافة الأطراف والقوى السياسية دون استثناء وان كنت أرى أن سوادها في سماء الوطن ومع ذلك أجزم أن حكمة اليمنيين سوف تغلب وتنصر وتتقشع تلك السحب، إذا كان الحوار سيكون تحت سقف الوحدة وبعيداً عن أي شروط مسبقة، أما إذا كان هناك من يريد الدخول في الحوار وفقاً للنفقات وشروط مسبقة، فإن تلك السحب ستظل تلبد سماء الوطن.. نحن من الحوار الوطني وعلى كافة الاطراف الاسهام الجاد في إنجاح الحوار للخروج من هذه الأزمة الطاحنة التي تكاد تعصف بالوطن على أكثر من صعيد..

### إعاقة للحوار!

هل تعتقد أن الاشتراطات التي تطرحها بعض الأحزاب ستعيق الحوار؟

بكل تأكيد الاشتراطات المسبقة من بعض القوى السياسية ستعيق الحوار وخاصة إذا كانت تنطلق من منظور شمال وجنوب أو لها أجندة مذهبية ومناطقية فسوف تعيق الحوار بشكل كبير.. فمثل هذه الشروط اعتقد أنها تهدف الى إفشال الحوار بل وسوف تعصف بالوطن أكثر من أزمة.. الوطنيون يفهمون أن الحوار هو من أجل إنقاذ الوطن وتقديم التنازلات من أجله والحوار هو أن يأتي المتحاورون ويضعون قضاياهم ورؤاهم على طاولة وأداة ليتكلم الجميع من حلقة الوضع والعمل على حل أية قضايا سواء المشاكل التي تطرح من قبل البعض في المحافظات الجنوبية والشرقية أو التي تطرح من معارضة الخارج أو غير ذلك.. واعتقد أن الحوار لن يقتصر على حل القضايا السياسية إنما حل كل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والمظالم من أية جهة أو طرف من الاطراف في الساحة.. واتصور أن كافة الاطراف ستكون في خندق واحد وعليهم أن يتحملوا المسؤولية الوطنية في معالجة الأخطاء التي رافقت الفترة الماضية.. إن وضع الوطن والمواطن لا يحتمل مزيداً من الأخطاء والمشاكل ولذلك أذعو كافة الاطراف الابتعاد عن المناكفات والمحاكمات السياسية والمصالح الحزبية الضيقة، بل العمل على تحقيق المصالح العليا للوطن وفي مقدمتها تحقيق الامن والاستقرار والسكينة العامة.

هناك من يطرح ضرورة الحوار مع الجماعات الارهابية.. كيف ترى ذلك؟

هذا الطرح - من وجهة نظري - لا يتوافق مع المعطيات التي لمسانها خلال الفترة الاخيرة، وهذا الطرح سمعته من الأخ عبدالوهاب الأنسي أمين حزب الإصلاح عندما قال - مؤخرًا - بأن الحوار مفتوح مع الجميع بما فيه تنظيم القاعدة بشرط تخليه عن السلاح كما قال: وأنا أتساءل هنا.. كيف نتحاور مع من سفكت يديه دماء الابرياء من أفراد الجيش والامن وعامة الشعب وهل يعني قول الأخ عبدالوهاب الأنسي أن الحوار يجب ما قبله.. أم أنه لتغافل بأن الاعمال الارهابية مجرمة قانوناً وأن من ارتكب تلك الافعال لا بد أن يحاكم ويقتض منه تنفيذاً لقوله تعالى: «ولكم في القصص حياة يا اولي الابصار» اعتقد أن ما طرحه الأخ الأنسي هو زلة لسان فقط لأنه يدرك تماماً أن الإرهاب لا دين له ولا وطن ولا يمكن اعتبار تلك الدماء الزكية التي سفكت جزءاً من

## في تقرير اللجنة البرلمانية:

# الحكومة تصر على رفع سعر الديزل وترفض قرار مجلس النواب

### كتب/ المحرر الاقتصادي

أكدت اللجنة البرلمانية المكلفة بدراسة قرار الحكومة رفع سعر مادة الديزل أنها لم تتوصل إلى أي نتيجة مع الجانب الحكومي حول وقف زيادة سعر الديزل.

وأشار تقرير اللجنة البرلمانية - حصلت عليه «الميثاق» - إلى إصرار الجانب الحكومي على قراره برفع سعر مادة الديزل وعدم استعداده لتخفيضة استجابة لقرار مجلس النواب، مبرراً ذلك (الجانب الحكومي) بأن أي تراجع عن هذا القرار سيؤثر بشكل كبير على الموارد العامة للدولة والتزامات الحكومة الحتمية.

وقال التقرير: إنه بالرغم من موقف الحكومة فقد حرصت اللجنة طيلة فترة دراستها لهذا الموضوع على أن تتوصل مع الجانب الحكومي إلى معالجات مناسبة للتخفيف من الآثار السلبية الناجمة عن رفع سعر مادة الديزل على القطاعين الزراعي والسمكي، وكذا وضع خطة عملية مزممة لمكافحة تهريب مادة الديزل وما يلحقه ذلك من أضرار بالاقتصاد الوطني، علماً أن اللجنة قد ملت للجانب الحكومي وثائق رسمية تثبت وتبين حجم عملية التهريب.

ولفت التقرير إلى أن اللجنة فوجئت برسالة وزير المالية

المعنية خاصة القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية والثروة السمكية وغيرها ليساعد في صرف الاحتياجات الضرورية، ووجود أكثر من أربعة أسعار لمادة الديزل «الكهرباء ٤٠ ريالاً وتحتل وزارة المالية ١٠٠ ريالاً عن كل لتر، المحطات ٥٠ ريالاً للتر، القطاع التجاري والصناعي والبيع المباشر ١٢٠ ريالاً للتر، الشركات الأجنبية السعر المحرر».. وفيما يخص البنزين السوبر والعادي فقد تلاشت أكثر المشاكل التي كانت تترتب على ذلك بعد توحيد الأسعار.

وقال التقرير: إن كميات الاستهلاك الفعلي المحلي لمادة الديزل لعام ٢٠٠٩م بلغت ٣,٣١٨,١٨٠ طنًا متريًا، بينما انخفضت كمية الاستهلاك لعام ٢٠١٠م بمقدار ٤٠٠,٣١٠ أطنان مترياً ونسبة ١٢,١٪ عن عام ٢٠٠٩م، كما انخفضت الكمية المستهلكة عام ٢٠١١م بمقدار ٥٧٠,٣٦٠ طنًا مترياً ونسبة ١٩,٦٪ عن عام ٢٠١٠م، وبالرغم من الانخفاض في الكميات المستهلكة خلال الأعوام السابقة، إلا أنه قدرت الكميات المتوقع استهلاكها خلال عام ٢٠١٢م بجوالي ٣,٢٠٦,٠٠٠ أطنان مترياً بزيادة قدرها ٩٥٨,٥٨٠ طنًا مترياً ونسبة ٤٠٪ عن الاستهلاك الفعلي لعام ٢٠١١م، وكان من المفترض وفقاً للمعطيات السابقة ووفقاً لما أقرته الحكومة من رفع لسعر هذه المادة بنسبة ١٠٠٪ أن تقل الحكومة الاستهلاك المقدرة لعام ٢٠١٢م.

المتاحة لدى اللجنة أكدت أن هناك كميات ناقصة ومفقودة من المشتقات النفطية المشتراة من شركة مصافي عدن من قبل شركة توزيع المنتجات النفطية إلى بعض المحافظات الساحلية والمخصصة للاستهلاك المحلي، بالإضافة إلى أن جزءاً كبيراً من التهريب لمادة الديزل يتم عبر منافذ رسمية.

وتساءل التقرير «ورد ضمن البرنامج العام للحكومة في هذا الشأن أن الحكومة ستقوم بحل أزمة المشتقات النفطية وضمان توفيرها بأسعار عادلة بحيث لا يسفح للمهر بين الاستمرار في الاسفاح من الدعم الحكومي.. فما هي الخطة العملية للحكومة لمكافحة ظاهرة تهريب المشتقات النفطية وبالأخص مادة الديزل والتي تدمر الاقتصاد الوطني، ومن هي الجهات التي تقف وراء ذلك؟».

وأشار التقرير إلى عدد من الصعوبات التي تواجهها شركة توزيع المنتجات النفطية أهمها عدم وجود حصر فعلي للاحتياجات الفعلية من قبل الجهات

الأخ صخر الوجيه إلى اللجنة في ٤ يونيو الماضي بانشغاله باجتماعات تحول دون حضوره اجتماع اللجنة البرلمانية الحكومية المشتركة، وتأكيد على مقترح المعالجة بإعفاء مدخلات الإنتاج الزراعي، التي يستخدمها المزارع بعفاء ضريبة المبيعات والرسوم الجمركية دعماً للمزارعين، باعتبار ذلك الوسيلة المثلى لدعم المزارعين، على أن يتم تقديم مشروع القانون اللازم بهذا الشأن من قبل الحكومة لمجلس النواب للمصادقة عليه في حال موافقة اللجنة على مقترح وزارة المالية.

وأظهر التقرير البرلماني في الاحتياج المقدّر من مادة الديزل يصل إلى ٢٠٠ ألف طن متري شهرياً، وأن استهلاك القطاع التجاري لا يزيد على ٢٠٪ من إجمالي استهلاك مادة الديزل وفقاً لبيانات المسح الرسمية، وأن القطاع الزراعي والسمكي يحظى بأكثر نسبة استهلاك لمادة الديزل، وبالتالي فإن هذا القطاع هو المتضرر الرئيسي من الزيادة في سعر مادة الديزل.

